

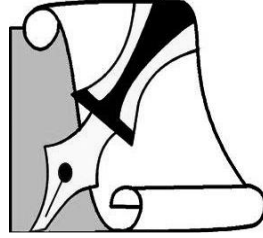


مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تجاوز الهم الاقتصادي والمالي ذلك الصحي خلال الأيام الماضية بسبب الارتفاع الجنوني للدولار في السوق غير الرسمي ما أدى إلى ارتفاع مماثل في الأسعار بلغ حدا لا يطاق، في ظل كباش سياسي بين حكومة الرئيس حسان دياب ومعارضيه وبعضهم داخل الحكومة نفسها.

تموضعات سياسية

وشكلت جلسات المجلس النيابي الأخيرة مؤشرا إلى التموضع في البلاد بين فريق داعم بقوة للحكومة وقوامه العهد و"حزب الله" ونوعا ما "القوات اللبنانية"، وفريق معارض لها أساسه "تيار المستقبل" و"الحزب التقدمي الاشتراكي"، بينما يحتفظ رئيس مجلس النواب نبيه بري بموقف منتقد للحكومة من دون الذهاب إلى الدعوة إلى إسقاطها وكذلك زعيم "تيار المردة" سليمان فرنجية.

ويبدو أن هذا الاصطفاف سيسقط نفسه على جملة من القضايا التي ستطرح ولعل أبرزها المواجهة مع حاكمية مصرف لبنان برئاسة رياض سلامة وهو التحدي الأول من نوعه مع السلطة المالية الحاكمة في لبنان ومن ورائها في العالم، كما لمنظومة متشعبة من المصالح الاقتصادية والسياسية في البلاد.

على هذا الصعيد، تمثلت المفاجأة بإطلاق رئيس حكومة موقفا انتقاديا علنيا للحاكم فاتحا معركة بقاءه في مركزه للمرة الأولى منذ وصوله. ومن المنتظر أن يشرع سلامة في هجوم مضاد يستعين به بكل أدواته الخارجية والداخلية وخاصة الإعلامية والطائفية، وتصوير الأمر وكأنه مؤامرة لسيطرة حزب الله على القرار المالي أو عملية انتقام ينفذها العهد والتيار الوطني الحر من الحريية السياسية وكل رموزها. علما أن سلامة يواجه حراكا شعبيا آخذا في التصاعد من جديد واتخذ أمام مصرف لبنان طابعا يساريا، في موازاة سياسة رسمية أعلنت أنها لن تتركه يمضي بسياساته من دون محاسبة أو أقله تدقيق في الحسابات.

وقد طرح موضوع الإقالة على طاولة الحكومة للتشاور، فبدأت بوادر مواجهة في البلاد بينما يتمتع سلامة وحاكمية مصرف لبنان في شكل عام، بدعم أميركي قوي وخاصة للتعاميم التي أصدرها أخيرا والتي يشير كثيرون إلى أنها تريد حرمان البلاد من الدولار لكي لا تصل إلى حزب الله.

وبرغم أن سلامة لم يسمع مباشرة كلاما رسميا بأن يجب عليه ترك منصبه وهو ما دونه صعوبات كبيرة قانونية وسياسية، فإن الحكومة قد انبرت إلى ما يشبه تحضير الأرضية لإزالة الغطاء السياسي عن سلامة. وباستثناء وزيرى حركة أمل، اجتمع الوزراء كلهم خلف رأي واحد مؤيد للإقالة سواء بالعلن أو بالمخفي من المواقف.

وقد طرح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون موضوع سلامة وأزمة الدولار كون الوضع صعب ولا يمكن الاستمرار بالنهج ذاته مؤيدا من قبل وزراء كثر وفي لغة هجومية انتقادية، معتبرين أن الكذب الذي يمارسه غير مقبول، ناهيك عن عدم تعاونه مع الحكومة ودياب ذاهبين الى مضمون سياساته التي تؤثر سلبا على كل القطاعات. وشذّ عن القاعدة وزيرا حركة أمل في ظل رأي لهما بأن إقالة سلامة ستكون لها تداعيات خطيرة، وستؤدي إلى انهيار كامل في سعر الصرف علما أن سعر الدولار يكاد يصل حاليا إلى 5000 ليرة، بوجود سلامة، وسيستمر بالارتفاع لأنه لا يتدخل.

على أن هذا الرأي يجادل في أن إقالة سلامة غير ممكنة في ظل الشغور في لجنة الرقابة على المصارف وفي المجلس المركزي لمصرف لبنان، إذ لا نواب للحاكم حاليا، فضلا عن أن إقالته تحتاج إلى الاتفاق على بديل له مسبقا وهو الأمر المتعذر.

في كل الأحوال، سيكون هناك بحث سياسي مستفيض لخطوة كهذه لا تبدو واقعية ولكنها ضرورية لتغيير نمط تعاطي سلامة مع الأمور.

أما من خارج الحكومة، فقد اصطف الرئيس سعد الحريري كما هو منتظر إلى جانب سلامة وشن هجوما عنيفا على دياب في بيان كان الأطول منذ استقالته وكان من الطبيعي أن يتهمه

بأنه بات ألعوبة بيد العهد. كما انضمت إلى الحريري شخصيات في الموقع نفسه كان أبرزها زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط المتضرر الكبير من سياسة العهد والحكومة. على أنه في موضوع إقالة سلامة، وضمن وجهة نظر محايدة، يطرح بعض المراقبين سؤالاً حول قوة حاكم مصرف لبنان وصولاً إلى سؤال آخر مؤداه من يحكم البلد هو أم حكومة حسان دياب؟

ففي الدستور والقانون تبدو المسألة محسومة. فالحكومة هي من يفترض أن تحكم من خلال مجلس الوزراء مجتمعاً باعتباره السلطة التنفيذية العليا في البلاد، وأن حاكم مصرف لبنان هو مجرد موظف تعينه الحكومة وتقبله متى تشاء، وأن مصرف لبنان بالذات ليس جمهورية مستقلة داخل الجمهورية اللبنانية، أي كانت مضامين قانون النقد والتسليف التي تخول حاكمية البنك المركزي الكثير من الصلاحيات النقدية. أما في السياسة والأعراف فالقضية أعقد من ذلك بكثير، حيث يتداخل المحلي بالخارجي في إدارة شؤون البلاد، فيصبح موقع الحاكم شأناً مرتبطاً بالسياسة والمصالح والطوائف والمذاهب وإرادات الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن كل ذلك لا يعفي الحكومة من المسؤولية في مواجهة ما آلت إليه شؤون البلاد، ومن خلفها مجلس نيابي يعود إليه الحسم في المشاريع والاقتراحات المطروحة، في نظام ديموقراطي برلماني يفتخر به المؤسسون. وبينما حصل دياب على تعاطف شعبي كبير في معركته ضد الدولة المالية العميقة وسلامة من رموزها، فإن كثيرين شبهوا ما يحصل في وجهه خاصة لجهة غلاء الاسعار، بما حدث مع الرئيس السابق للحكومة عمر كرامي العام 1992.

في ذلك الحين حصل هيجان شعبي ودعا الاتحاد العمالي العام إلى تظاهرات في الشارع سرعان ما تحول بعضها إلى أعمال شغب، إضطر كرامي، وهو رجل دولة بامتياز، إلى تقديم استقالته كما فعل بعدها ب13 عاماً بعد اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري.

ليس وضع دياب مشابها بالضبط لحالة كرامي الذي كان يفتقد في العام 1992 إلى الدعم الشعبي والسياسي الكبير وكانت المرحلة تحضر الأجواء لمجيء رفيق الحريري رئيسا لحكومة مرحلة مختلفة عن سابقتها، عنوانها الأساس إعادة الاعمار في ظل اقتراب موهوم لـ"السلام" في المنطقة.

لكن حتى الآن لم يظهر أن دياب عازم على الانسحاب، إلا أنه قد يفعل إذا ما سدت كل الطرق في وجهه لإنقاذ البلد، وإذا ما استمر الآخرون في التعامل معه على قاعدة استقراده وافتقاده لظهير قوي، لكنه سيقاقل حتى النهاية مع داعميه. ومع ذلك كله، وأمام ما آلت إليه أوضاع البلد، وفي ظل تصاعد المطالب الشعبية وغلاء الاسعار، لم تعد الحكومة تملك ترف الوقت لكي تعمل وتثبت للناس أنها هي التي تحكم وليس حاكم البنك المركزي في ظل صراع مع الوقت سيضعف موقف الحكومة مع مروره سريعا.

في كل الأحوال، وانطلاقا من موضوع سلامة وقبله، فقد حصل صدام في الحكومة أكثر من مرة بين مؤيديها والمعارضين وهي في الأصل ليست في أفضل أحوالها كونها تتحمل أعباء الماضي في شكل مباشر بعد ثلاثة عقود من الحكم، وأعباء الحاضر بالانهيار الحاصل ومصيبة وباء كورونا التي أحسنت في التعامل معه، بينما تواجه معارضة متصاعدة من المتضررين من الوضع الحالي.

على أن أقوى حليف للحكومة هو الفراغ في حال سقوطها، فالحكومة هي أقوى مما يعتقد أخصامها ذلك أن لا بديل عنها في ظل المصائب التي تعيشها البلاد.

وفي الجلسة النيابية الأخيرة التي سبقت موضوع بحث إقالة سلامة، تمخضت الوقائع عن كذب لدى سياسيين كثر حول الجدية في الإصلاح. وأسقطت بعض الكتل النيابية المطالبة بمحاربة الفساد صفة العجلة عن اقتراح قانون ملاحقة الوزراء أمام القضاء العادي، ليحال الاقتراح إلى اللجان من جديد، حيث سينام في الأدرج كما جرت العادة.

وبينما يشكل مجلس النواب الفرصة الوحيدة لمحاربة الفساد، فوت المجلس فرصة كبيرة لإثبات أي جدية في محاربته لمصالحهم الطائفية وارتكاباتهم. وكان لافتا أن من عارض الموضوع هم الغالبية العظمى من كتلة التيار الوطني الحر وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي وغالبية كتلة بري..

كما كان لافتا انتهاء الجلسة التشريعية بسخونة سياسية بين بري ودياب، مشرعة الباب أمام أسئلة كثيرة عما وراء الأكمة والمعارضة المتصاعدة والمتكتلة في وجه دياب. وانتهت الجلسة بفقدان النصاب فور البدء بمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة لفتح اعتماد إضافي بقيمة 1200 مليار ليرة، يستخدم في ما تسميه الحكومة تأمين شبكة الأمان الاجتماعي على مدى سنة. وحصل فقدان النصاب بسبب انسحاب نواب المستقبل والاشتراكي وإحالة بري المسألة الى اللجان.

من هنا، ففي الوقت الذي كشفت فيه الجلسة ازدواجية القائمين بمحاربة الفساد، برز خلاف غير جديد بين بري ودياب إتخذ لهجة حادة من قبل بري عندما دعت الأمانة العامة لمجلس النواب الحكومة الى أن تتعلم كيفية إرسال مشاريع القوانين الى مجلس النواب قبل التطاول عليه وذلك في رد على كلام لدياب ووزيرة الدفاع زينة عكر. على أن ما يحدث يسلط الأضواء حسب متابعين من أخصام الحكومة، على محاولات لحلف ثلاثي يجمع المستقبل والاشتراكي والقوات على الرغم من المعرفة بأن إحياء هذا التحالف بصيغته القديمة غير ممكن لأكثر من سبب.

يشير أصحاب وجهة النظر هذه إلى تطورات جدت بعد انتفاضة 17 تشرين، وخروج الرئيس سعد الحريري، ليس من الحكومة فقط، إنما من ارتباطه نهائيا بالحليف العونى، وعودته إلى

الثلاثية القديمة المتمثلة به والرئيس نبيه بري والنائب السابق وليد جنبلاط ومعهما جعجع "على القطعة".

يراهن أصحاب هذا الرأي على أن رئيس الجمهورية ميشال عون لن يتمكن من مواجهة الأزمة المالية، بسبب رفضه وحلفائه الشروع في إصلاحات تحد من سلطتهم ونفوذهم ومكاسبهم، ويعني هذا عدم إقرار الإصلاحات المطلوبة سريعا، وأن الأزمة المالية ستواصل تدرجها لتولد نقمة شعبية تعيد إنتاج السلطة كمدخل لتنفيس تعبئة الشارع ووضع البلد على سكة الإصلاح وذلك بعد تجدد الاحتجاجات الكبرى في الشارع.

وعلى عكس مزاج شرائح كبيرة في الشارع تدعو إلى انتخابات مبكرة، يراهن أصحاب وجهة النظر هذه وهم مقربون من الحريري وجنبلاط خاصة، على إحياء تسوية رئاسية جديدة لاعتبارهم أن رئيس التيار الوطني الحر والتكتل النيابي الأكبر النائب جبران باسيل، بات ضعيفا شعبيا وهو سيضعف من سيؤيده الى الرئاسة وخاصة حزب الله.

هي رؤية بعيدة عن الواقع تراهن أيضا على إزاحة رئيس الجمهورية الحالي قبل انتهاء ولايته، لانتخاب رئيس وسطي في مرحلة مقبلة على تطورات إقليمية بعد الانتخابات الأميركية.

تؤيد شرائح كبيرة مما كان يعرف بقوى 14 آذار هذا الأمر لا بل تذهب إلى طرح زعيم تيار المردة سليمان فرنجية للرئاسة لتطمين حزب الله وجعله أحد أضلع التسوية المأمولة، كما لتطمين القوات اللبنانية التي يأمل هؤلاء إقناع رئيسها جعجع بالأمر بعد تقديم مغريات له.

ومن ناحية الحريري، فمن الواضح حسب من هم في بيئته السياسية أنه بات نادما على قراره بالخروج من الحكم وهو يريد العودة بأي ثمن. ومنذ استقالته في شكل مفاجئ ومن دون التنسيق مع المعنيين، بات على صدام مع العهد وفقد دعم حزب الله بينما لم يعد في استطاعة الرئيس بري إعادته حتى لو أراد ذلك.

وفي موازاة ذلك بات واضحا أن العلاقة بين بري ورئيس الحكومة تتراجع مع الأيام، كما أن علاقة بري مع رئيس الجمهورية ميشال عون وباسيل تهتز دوما في الوقت الذي يتهم فيه رئيس المجلس دياب بأنه بيدق بيد العهد.

وفي المقابل، يبدو واضحاً أيضاً أن دياب يريد تظهير نفسه من خارج الطبقة السياسية التقليدية والمتهمة بالفساد ومن هنا كانت زيارته لرئيس الحكومة الأسبق سليم الحص، وهو ما يعني قطعاً مع الحزبية السياسية ومحاولة لكسب شعبية وتعاطف الناس التي خرجت من جديد إلى الشارع. ومن ناحيته، يحاول الحريري تمتين موقفه عبر اتصالات وتعزيز النشاط والتزامه معارضة الحكومة في الشكل والمضمون.

في الخلاصة، يشير البعض إلى أن عودة الحريري توشح إلى تموضع جديد في المستقبل، مع تعاطف بري وجنبلاط معه، وقد ينجح مجدداً في استمالة القوات اللبنانية وبعض الأحزاب الأخرى، لكنه سيصطدم بممانعة قوية من رئيس الجمهورية وعدد من الأحزاب، فيما يبدو حزب الله أكثر حذراً في تبني هذا الخيار مجدداً.

لكن الأمر دونه صعوبات، فالحريري لم يعد حاجة سعودية وضرورة أميركية ملحة، وفي ظل وباء كورونا بات الاهتمام منصباً على معالجة الأوضاع الداخلية ما يعني أنه في إمكان الحكومة التقاط الأنفاس.

ولناحية دياب، فإنه شرع في هجوم دفاعي لحماية الحكومة والتوضيح للرأي العام من كان وراء تركة الماضي. فالخروج من الحكومة لا يعني نسيان الماضي وكل من كان شريكاً في كل الحكومات منذ العام 1992 حتى اليوم.

ويريد دياب سحب البساط من تحت رجلي الحريري عبر التمهيد للانطلاق من جولته الخليجية من السعودية وهو يعتبرها محطة عربية وخليجية هامة، وبما لها من رمزية سنوية، وللتأكيد على الايجابية التي أعلن عنها وزير المالية السعودي. وفي إنتظار أجوبة إيجابية من السعودية لم تصل بعد، قد تكون القاهرة بداية وتشكل أول إطلاقة خارجية لدياب.

على أن الوقت اليوم ليس للحسابات السياسية، إنما لإخراج لبنان من الأزمة المالية، والإنقاذ يتطلب الشروع في إصلاحات فورية لا تحتمل التأخير، فقد اضطرت البلاد اقتصاديا وماليا بنحو مخيف نتيجة الارتفاع الجنوني لسعر الدولار الأميركي.

وتحت وطأة هذا التطور إنطلق حراك شعبي ينذر بالمزيد في وجه حاكم مصرف لبنان تنديدا بالسياسة المالية وبارتفاع سعر الدولار، ما طرح تساؤلات كثيرة عن يقف خلف هذا الارتفاع والغاية منه في ظل مضاربة قوية وتلاعب في السوق ينطلق من أبعاد سياسية بامتياز، وقد زاد هذا الأمر من خوف المواطنين وقلقهم مما أحدث زيادة الطلب على الدولار حسب بعض الخبراء الماليين.

الشارع.. والحريري

وفي ظل كل ذلك، عادت مجموعات الحراك الشعبي إلى التحرك على الأرض بينما يحاول تيار المستقبل جاهدا استثمار غضب الشارع.

ويبدو أن لسان حال الشارع هو "أننا لن نقف بين خيار الموت من المرض أو الموت من الجوع". وهو بذلك يتزود دوما من أخطاء بعض من في السلطة للتحرك.

ويجب التذكير أنه مع تولي حكومة دياب زمام الأمور قبل نحو ثلاثة أشهر، دخلت مجموعات الحراك الشعبي في نقاش عميق في ما بينها حول مآل التحركات وماهيتها المقبلة. طغى رأي داخل تلك المجموعات حول ضرورة توفير فرصة للحكومة لكي تعمل. فهي جاءت ثمرة لنضال الساحات وحملت وجوها جديدة ونزيهة على العموم. كان الحراك على علم أنها ليست حكومة مستقلين، لكن جملة من العوامل ساهمت في انحسار التحركات الشعبية أهمها التقاط المنتفضين لأنفاسهم لبضعة أسابيع، علما أن الأمر لم يكن موحدا بين المجموعات كافة، ذلك أن البعض

رفض الموضوع جملة وتفصيلا وأصر على متابعة التحركات في الشارع مع تطويرها واتخاذها أشكالا أكثر نفعاً وإيلاماً للسلطة وحماية للمحتجين.

مع هبوب وباء كورونا، حافظ راديكاليو الحراك على إصرارهم وتطرفهم في وجه الحكومة التي يرون فيها انبثاقاً عن سلطة رفضتها غالبية الشعب. حاول هؤلاء تكييف أنفسهم مع الأمر في البداية، لكن استشرء الوباء وخطورته دفعهم الى الإقرار بمبدأ الحماية لأنفسهم كما للمناصرين وحفظ الإنتفاضة برمتها.

مع الأيام، بدأ الوقت المعطى للحكومة يمر حتى اقتربت المهلة الموفرة لها بالإنفاذ، في الوقت الذي لم تجد فيه المشاكل الكبيرة التي حضرت الوجوه الحكومية الجديدة لمعالجتها، حلاً. وكان من الطبيعي نتيجة التراكم الزمني أن تكبر تلك المشاكل وأهمها الغلاء الوحشي للأسعار والتصاعد الهائل في سعر الدولار، بينما لم تحضر الوعود الحكومية بمحاسبة المتورطين وقمع الفساد، وعزز كل ذلك الإعلان عن الحضور السياسي السافر للقوى السياسية في الحكومة من دون مراعاة مشاعر الناس، وبعض الأداء السافر من سياسيين كالتناش على التعيينات وبروز صراع جديد من نوعه على السلطة حتى داخل الحكومة نفسها.

وعلى الرغم من أن كورونا قد شكل فرصة للحكومة لالتقاط الانفاس على طريقة مصائب قوم عند قوم فوائد، أحسنت في استثمارها في ظل أداء جيد في مكافحة الوباء أدى الى اعتراف أعتى خصومها به، فإن كرة ثلج التملل الشعبي يبدو أنها تكبر مع الايام بينما تقف الحكومة عاجزة وغير متعظة من مصير سالفها علما أن المنتفضين لم يرفعوا شعار إسقاطها.. حتى الآن، بل هم يركزون على شعارهم الأبرز والبراق باستعادة الأموال المنهوبة.

شيئاً فشيئاً، حضر الرأي الأكثر جذرية بين المنتفضين لتعود التحركات من جديد وإن عبر وسائل تراعي دقة المرحلة صحياً عبر مسيرات سيارة بادىء الأمر جابت بيروت ومناطق ما يعتبره هؤلاء رسالة تحذير بأن المقبل من الأيام أعظم. ولعل أمر الوباء لا يبدو أولوية لدى

بعض الشرائح المنتفضة، ويفضل البعض الموت منه على الموت جوعاً، وهو ما يفسر الصرخة المتמادية في وجه السلطة التي بدأت تلقي صدى لدى شرائح منتفضة فضلت قبل أشهر ثلاثة تجميد التحركات حتى إشعار آخر.

والواقع أن لسان حال هؤلاء يتلخص في أن السلطة السياسية الفاسدة المتعاقبة نهبت البلاد ووصلت سرقتها إلى أموال المودعين، وبعد تدميرها قطاعات الدولة تتواطأ مع المصارف المتوحشة لسرقة أموال المودعين. لذا لا أمل من سلطة كهذه، موالاة ومعارضة، ولم يقع الحراك في فخ الإصطفاف مع معارضة مستجدة مثل تيار المستقبل الذي انخرط في تحركات على الأرض قبل أيام تحت ستار الغلاء ورفع سيف التهديد في وجه دياب شخصياً قبل حكومته، وهو ما يشير إلى محاولة لشد العصب والعصبية من قبل الحريري مع غيره من أقطاب سياسيين يطالبون بتحاصصية مكشوفة.

وكان لافتاً أن المستقبلين تحركوا في بيروت ومناطق وخاصة في عاصمة الشمال طرابلس، حيث لوحظ وجودهم في ساحة النور التي خرجت مع اندلاع الثورة ضد زعيمهم كما غيره من أقطاب السلطة السياسية. وقد تمكن هؤلاء من التسلل لمحاكاة نبض شعبي متألم وصل إلى حافة الجوع في ظل دراسات تشير إلى أن نسبة الفقر في طرابلس والشمال قد تصل إلى نحو 65 في المئة!

وأمام ذلك، من غير الممكن طرد كل من نزل إلى الشارع ليرفع الصوت في وجه السلطة، ولو انقلبت الأدوار ليصبح الحريري المنتفض بعد أن كان ضحية الانتفاضة في البدء، كون ما ينادي به المستقبليون هو كلمة حق في ظل الفقر المدقع والمتفاقم.

لذلك، شرع أنصار الحريري في مجموعات على الأرض في مناطق مختلفة، ولو من دون شعارات سافرة تكشف مطلقياً، ما يشكل إعلاناً بانطلاقة معارضة سياسية شعبية ضد دياب شرع بها الحريري.

الحريري يفتقد جعجع

والحقيقة أن الحريري إتخذ قراره بالعودة الى لبنان والشروع في تحرك علني ضد دياب بعد أن حاول تحييده في الأسابيع الأولى لحكومته لعدم الدخول في معركة تتخذ طابعا شخصيا معه، لكن معركة من هذا النوع لا تبدو ملحة بشدة بالنسبة إلى بعض أركان المعارضة الناشئة التي تتخذ منحى تصاعديا ضد الحكومة والعهد مثل زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع على سبيل المثال، إذ لا يزال الوقت مبكرا لإصلاح العلاقة بين الرجلين التي تعرضت للكسر في أكثر من محطة.

وفي ظل افتقاده للثقة مع الحريري، يفضل جعجع أن يحتفظ لنفسه بهامش مناورة أوسع، بحيث يبقى على مسافة مع المعارضة المخطط لها من دون أن يفترق عنها وذلك في انتظار ما ستقول إليه الأمور.

ويعد موقف زعيم القوات هاما بالنسبة إلى الحريري، فهو الذي نزع عنه الغطاء المسيحي قبل أن يعتذر عن ترؤس الحكومة وهو الذي كان انتقد دعم الوزير جبران باسيل والعهد، علما أن جعجع يحتفظ اليوم بعلاقة متينة مع الولايات المتحدة الاميركية والسعودية. وما يزال على موقفه من دعم الحكومة ولكن مع معارضة ما يجب الاعتراض عليه، حسب القواتيين، أما العلاقة مع الحريري فهو يريد خطة استراتيجية غير ناضجة اليوم ناهيك عن مطلب بالمكاشفة والمصارحة ليسا متاحين الآن.

من هنا، يحاول زعيم القوات الظهور بمظهر من يتحمل مسؤولية عالية فلا يذهب الى شراسة معارضة جنبلاط مثلا ولا يظهر بمظهر المعادي شخصيا لدياب كما هو حال الحريري.

هي معارضة مدروسة وتظهره أمام الرأي العام بموقع الجدي والايجابي ما يعني حكما عدم الدفع نحو إسقاط الحكومة، بل هي معارضة تصويبية لأداء هذه الحكومة، إنما من دون أن

ينفي ذلك في الوقت نفسه ان للقوات مشكلة كبيرة مع القوى السياسية التي تقف خلف ستارة الحكومة، وجعجع يعني بذلك العهد وحزب الله وبري الذي لا يرى جعجع أنه جديّ في معارضته للحكومة ويصنّفه متماهيا مع الحزب وهو رأي يتشارك به مع متطرفي ما كانت تعرف بقوى 14 آذار.

في خلاصة الأمر، يبدو واضحا أن معارضة كالتّي يدفع إليها جنبلاط والحريري غير متاحة اليوم. كما سيخذ الأمر وقتا قبل أن تتبلور تلك المعارضة السياسية أو أن تشكل جبهة ما، وهو ما دونه صعوبات خاصة في ظل الظرف الوبائي الحالي وهو رأي يعترف به قياديون داخل تيار المستقبل نفسه.